

مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي  
التقدم العالمي بحسب الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

## جدول المحتويات

1	جدول المحتويات.....
1	قائمة الرسوم البيانية.....
2	مقدمة .....
2	التائج الإقليمية .....
3	التائج بحسب مستوى دخل الفرد.....
4	التائج بحسب تواريخ المصادقة على الاتفاقية الدولية.....
5	تحليل التزامات الدول .....
6	نتائج تحليل قدرة الدول على التنفيذ.....
8	تحليل المستويات العامة للتنفيذ والمخرجات بحسب مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول.....
11	المقارنة التحليلية - مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي (2018 الى 2020) .....
11	المقارنة التحليلية لالتزامات الدول.....
13	المقارنة التحليلية لقدرة الدول.....
15	تحليل التنفيذ والمخرجات الفعلية .....
19	ملحق .....

## قائمة الرسوم البيانية

3	الرسم البياني 1 - متوسط درجات مؤشر <b>DARE</b> لعام 2020 حسب المنطقة.....
4	الرسم البياني 2 - متوسط درجات مؤشر <b>DARE</b> لعام 2020 حسب مستويات التنمية الاقتصادية.....
5	الرسم البياني 3 - تصديق <b>CRPD</b> و مخطط نقاط مؤشر <b>DARE</b> .....
12	الرسم البياني 4 - مقارنة التزام الدولة بمؤشر <b>DARE</b> للفترة 2018-2020 حسب المنطقة.....
14	الرسم البياني 5 - مؤشر <b>DARE</b> 2018-2020 يقارن قدرة البلد حسب المنطقة.....

## مقدمة

يرتكز هذا التقرير الى الطبعة الثانية من مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي الذي تم إعداده من قبل المبادرة الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال (Communication Technologies - G3ICT) بالشراكة مع المنظمة الدولية للأشخاص ذوي الإعاقة (People's International - DPI). ويهدف التحليل الناتج عن هذا التقرير الى متابعة التزامات الدول الأطراف في الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة لتنفيذ الأحكام المتعلقة بتأمين الحق بالوصول الى تكنولوجيات المعلومات والاتصال. كما وبطال هذا التقرير تحليل وترتيب 137 دولة موزعة على ثمانية أقاليم، 128 من هذه الدول الأطراف كانت قد صادقت على الاتفاقية الدولية. هذه المئة وسبع وثلاثون دولة التي تم مسحها تضم ما مجموعه سبع مليارات من السكان والذين يمثلون 90 بالمئة من إجمالي عدد سكان العالم. ويستند هذا التقرير الى مجموعة من الاستثمارات التي تم ملؤها من قبل 160 مستجيب محلي بين سبتمبر أيلول 2019 وفبراير شباط 2020.

قامت هذه الطبعة من مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي بتحديث وتوسيع منهجية البحث المعتمدة لعكس حجم التقدم الحاصل في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال الدامجة حول العالم، وذلك من خلال إضافة ثلاثة أسئلة مسح تتضمن ثلاث فئات من المتغيرات. لذلك، ان إجراء مقارنة تحليلية إجمالية تعرض الاتجاهات المختلفة والحاصلة بين 2018 و2020 غير ممكنة بشكل كلي حاليا نظرا لإدماج بنود المسح الثلاث هذه، والعدد الأكبر من الدول التي تم مسحها. ولكن، إن إجراء مقارنة تحليلية منفصلة يمكن تنفيذه من خلال تضمين الدول التي شاركت في العامين 2018 و2020، وتحليل مجموعة المتغيرات التي تم اعتمادها في العام 2018، كما سيتبين لاحقا في هذا التقرير. النتائج التالية تحدد مجمل الثغرات والفرص للدول من أجل تطوير الوصول وتوفير الأدوات والخدمات الرقمية السهلة الوصول للأشخاص ذوي الإعاقة.

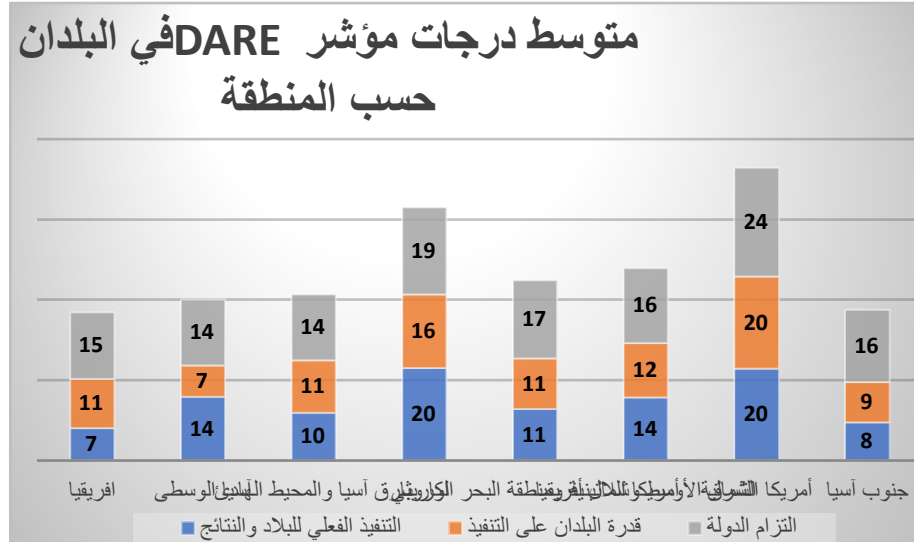
## النتائج الإقليمية

لم يزل التقدم يتم عبر مراحل مختلفة من النمو. بعض الأقاليم تضم عدد أكبر من البلدان ذات الدخل المرتفع، الأمر الذي يؤثر على تحديد ترتيبها. في حين أن معظم الأقاليم تبدي تطورا في أطرها القانونية) تشريعات، ونظم، وسياسات، وبرامج (، وفي قدراتها) تنظيم، وعمليات، ومصادر (، إن الفائزين الحقيقيين تجاوزوا بأدائهم مخرجات الوصول الرقمي الفعلي للأشخاص ذوي الإعاقة في العشر مجالات للأدوات والخدمات الرقمية مثال: الولايات المتحدة وأوروبا. كما وأن هذه الأقاليم أبدت أداء أفضل في المجالات الثلاث: الالتزام، والقدرة على التنفيذ، والمخرجات.

لعام 2020 حسب المنطقة DARE متوسط درجات مؤشر - Figure 1

Figure 2 - Average DARE Index 2020 Country Scores by Region

الرسم البياني 1 - متوسط درجات مؤشر DARE لعام 2020 حسب المنطقة



كما يظهر من خلال الرسم البياني الأول، إن مجال القدرة على التنفيذ ما زال يحتاج الى تطوير لدى الدول الأطراف. إن مستوى النتائج هو أدنى عبر الأقاليم نسبة الى المقارنة بين نتائج الالتزام، بينما نتائج التنفيذ والمخرجات تتفاوت بشكل ملحوظ. اميركا الشمالية وأوروبا تحافظان على موقعهما كإقليمين ذاتي الاداء الأعلى مظهرين نتائج الاداء الأعلى يليهما الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، اميركا اللاتينية والكاريبى، وفق نتائج اداء قطر، إسرائيل، وعمان، البرازيل والاوروغواي على التوالي.

### النتائج بحسب مستوى دخل الفرد

إن التقدم والمخرجات الافضل محققان بلا شك ومركّزان في الدول ذات الدخل المرتفع وفقا للرسم البياني 2. ما بين مستويات دخل الفرد المتدني (دول ذات الدخل المتوسط المرتفع، دول ذات الدخل المتوسط المتدني، ودول ذات الدخل المتدني (لم يزل مستوى القدرة على التنفيذ منخفض نسبيا. فالأولوية الدنيا التي يوليها صناع القرار لمبدأ الوصول قد ينتج عنها الافتقار الى: التقدم في تبنى سياسات او معايير الوصول الرقمي، قلة المصادر المخصصة والمتوفرة لتكنولوجيات الوصول، الإمكانيات التقنية والبنى التحتية لتنمية تكنولوجيات الوصول المحلية. أما مجالات التطوير لدى هذه الاقتصاديات فهي:

- التشاور مع ومشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار حول تنمية ورصد السياسات والبرامج. 9٪ فقط من دول الدخل المتدني سجلت مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صناعة القرار.
- الوعي وتبنى المعايير الدولية لتكنولوجيات الوصول. 29٪ فقط من دول ذات الدخل المتوسط المرتفع سجلت اتباعها المبادئ التوجيهية ل IS &

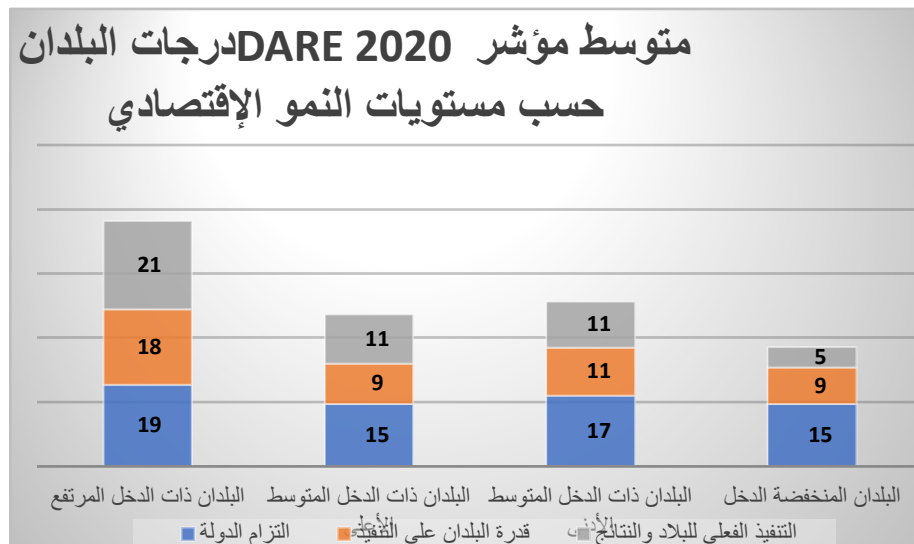
- دورات دراسية حول تكنولوجيات الوصول متوفرة فقط لدى جامعات الدول الرئيسية او مقدمة من قبل مراكز التعليم المهني المختصة. 39 ٪ فقط من دول الدخل المتدني تقدم دورات دراسية حول تكنولوجيات الوصول في بلادها.

كما تبين من خلال الطبعة الأولى من مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي، كذلك الطبعة الثانية تبين أن نتائج الالتزام هو أقل تأثراً بمستوى الدخل مقابل نتائج المخرجات. وهذا ما يشير الى استعداد الكثير من الدول لتطوير سياسات وبرامج الوصول الرقمي، الأمر الذي يشكل مؤشراً إيجابياً باتجاه التقدم في المستقبل.

عام 2020 حسب مستويات التنمية الاقتصادية DARE متوسط درجات مؤشر - Figure 3

Figure 4 - Average DARE Index 2020 Country Scores by Levels of Economic Development

الرسم البياني 2 - متوسط درجات مؤشر DARE لعام 2020 حسب مستويات التنمية الاقتصادية



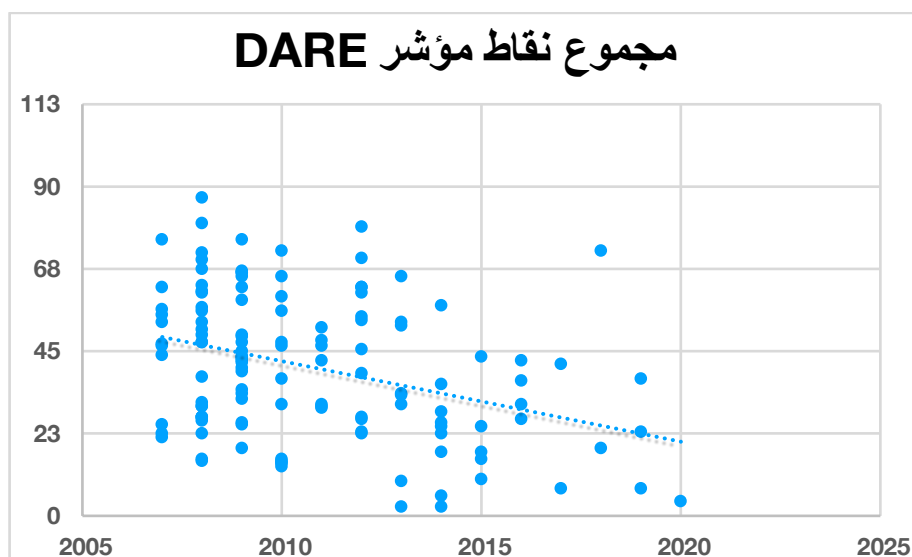
## النتائج بحسب تواريخ المصادقة على الاتفاقية الدولية

إن المصادقة على الاتفاقية هو نجاح واضح وفقاً لمؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي للعام 2020، إذ أن 93٪ من الدول كانت قد صادقة عليها منذ العام 2007. يظهر الرسم البياني الثالث الاتجاهات منذ مصادقة الدول على الاتفاقية الدولية في العام 2007. فالدول التي صادقت على الاتفاقية في الاعوام التي تلت العام 2007 تظهر معدلات أفضل وفق مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي مقارنة مع تلك الدول التي صادقت لاحقاً، ما يعني أن معدلات نقاط مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي تتضاءل مع مرور الوقت. ثمانون بالمئة (80٪) من الدول التي تم مسحها صادقت على الاتفاقية الدولية بين عامي 2007 و2012 (102 من أصل 128) تظهر معدل 46.86 وفق مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي، وهو يساوي 14.1 نقطة مقارنة مع (الدول المصادقة المتبقية) (26) والتي تظهر معدل 25.35 نقطة

Figure 5 - DARE و مخطط نقاط مؤشر CRPD تصديق

Figure 6 - CRPD Ratification and DARE Index Points Scatterplot

الرسم البياني 3 - تصديق CRPD و مخطط نقاط مؤشر DARE



## تحليل التزامات الدول

## الجدول 1 - التزام الدول في مجال الوصول الرقمي

التزام الدول	معدل النسب العام للالتزام بحسب القوانين، والانظمة، والبرامج المعمول بها
المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	93%
المصادقة وتنفيذ معاهدة مراكش	37%
القانون العام لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	88 %
الترتيبات الميسرة المعقولة المعرّفة	28%
تعريفات الوصول المتضمنة تكنولوجيات المعلومات والاتصال	61%
الخدمات الشاملة الملزمة المتضمنة للأشخاص ذوي الإعاقة	41%

معدل نسب التزامات الدول	65%
-------------------------	-----

النتائج الواردة في الجدول الاول تبين الجودة المتسقة والتطويرات التي أظهرتها الدول في مجال التشريعات، والأنظمة، والسياسات.

على سبيل المثال، بينما كانت الدول التي كان لديها تشريعات حول حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة تشكل أقلية قبل العام 2006، 80 بالمئة من الدول اليوم لديها هكذا تشريعات. هذا ما يمثل تقدما ملحوظا خلال فترة 14 عاما. على نحو مماثل، فإن التعريفات القانونية للترتيبات الميسرة المعقولة، وتعريف الحق بالوصول المتضمن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال كانت موجودة فقط في تشريعات تكنولوجيات المعلومات والاتصال لدى الدول قبل إطلاق الاتفاقية الدولية. أما الآن فهي موجودة في 68 ٪ و 61 ٪ من الدول الممسوحة ضمن مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقم على نحو ملحوظ.

لتقدير مدى التزام الدول بشكل أفضل، تضمنت الطبعة الثانية من مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي على متغير ضمن التزام الدول وهو: معاهدة مراكش للملكية الفكرية والتي تيسر وصول الأشخاص المكفوفين وضعاف البصر الى الاعمال المطبوعة. منذ اعتمادها في يونيو حزيران 2013 في مراكش) المغرب (68 ٪ من الدول صادقت على المعاهدة.

أخيرا، 41 ٪ من الدول الممسوحة صرحت باعتمادها لموجب الخدمات الشاملة (USO) ضمن تشريعات الاتصال متضمنة للأشخاص ذوي الإعاقة. من المهم ان نشير الى ان صناديق تمويل الخدمات الشاملة تبدو كمصدر فعال وبديل لتمويل الخدمات الداعمة للأشخاص ذوي الإعاقة. يمكن للحكومات ان تستغل مصادر التمويل هذه لجعل تطبيقات وخدمات تكنولوجيات المعلومات والاتصال سهلة الوصول لترويج برامج وخدمات التكنولوجيات المساندة. تمويل الخدمات الشاملة يمكنها الاعتماد على عائدات رسوم الهاتف كمصدر أكثر استمرارا من مجرد رصد اعتمادات في الموازنات السنوية.

## نتائج تحليل قدرة الدول على التنفيذ

تحت جزئية) قدرة الدولة على التنفيذ) تم إدماج متغير جديد) هل لدى الدولة وحدة خاصة بإدارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال المتاحة؟ (، وذلك لتقييم أفضل لكيفية إدارة الدول لتكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول. يظهر الجدول الثاني، ان 39 ٪ من الدول الممسوحة صرحت بان لديها هيئات لإدارة تكنولوجيات المعلومات والاتصال المتاحة.

الجدول الثاني - قدرة الدول على تنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول

معدلات النسب العامة للدول ذات الموارد والأدوات الأساسية للتنفيذ	قدرة الدولة على التنفيذ
88%	هيئة حكومية للأشخاص ذوي الإعاقة
39%	هيئة حكومية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتاحة
26%	عملية لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة السياسات حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال التاج م
44%	مرجعية الدولة للمعايير الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول
38 %	دورات دراسية حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال المتوفرة لدى الجامعات الرئيسية او المؤمنة من قبل خدمات التعليم المهني
46 %	قدرة الدولة على التنفيذ - المعدل النسبي للتقدم

يظهر مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي للعام 2020 ذات مجالات التطور للقدرة على التنفيذ الواردة في مؤشر العام 2018. فالقدرة على التنفيذ هو أمر أكثر تعقيدا نظرا لتقاطع التعاون والتنسيق القطاعي ما بين القطاع العام، والأكاديمي والخاص المطلوب للتصدي لمحدودية مصادر التعاون الدولي والحواجز اللغوية حول المعلومات التقنية المتاحة ضمن عوامل أخرى، وذلك على النحو التالي:

· الافتقار الى عملية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول

ان الافتقار الى اشراك منظمات الاشخاص ذوي الإعاقة قياسا على النسبة العامة لإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار هو 26 ٪. فالمسيبات الرئيسية لدى الدول حول ضعف المشاركة يمكن ربطه بالافتقار الى الوعي حول الحق بالوصول، وغياب دور الهيئات الحكومية. فالحكومات قد لا يكون لديها تشريعات تفرض التماس مشاركة وآراء الأشخاص ذوي الإعاقة، ولا التخطيط لإشراكهم في تكوين السياسات، والتدقيق، والتنفيذ. والأشخاص ذوي الإعاقة يقدمون ما لا يمكن تعويضه من معرفة وتصور حول الكيفية التي يمكن للسياسات والبرامج ان تخدم احتياجاتهم بشكل أفضل، وان تكون فعالة لضمان تنفيذ الرصد الصحيح. ان التحليل التراجعي في البحث السابق ل لتحديد المتغيرات الأكثر ارتباطا بنتائج مخرجات الدول تبين ان الدول التي تحرص على إشراك الاشخاص ذوي الإعاقة انما تحقق نتائج أفضل من تلك التي لا تقوم بذلك. فهذه الحالة غير منسجمة وأحكام المادة 4.3 من الاتفاقية الدولية "في تطوير وتنفيذ التشريعات والسياسات المعنية بتطبيق أحكام هذه الاتفاقية، وفي صناعة القرار حول اية قضايا أخرى متعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة، على الدول إشراك وضمان المشاركة الفعالة للأشخاص ذوي الإعاقة، والاطفال ذوي الإعاقة عبر المنظمات التي تمثلهم افتقار الدول الى المرجعية للمعايير الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال الرقمية7

ان افتقار الدول الى المرجعية للمعايير الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول غالبا ما يكون متلازما وحجم الدولة من حيث مستوى النمو الاقتصادي. ثمانية وثمانون ٪ (88٪) من الدول ذات الدخل

المرتفع صرحت عن هكذا مرجعية مقابل اثنين وعشرين في المئة (22 ٪) (من الدول ذات الدخل المتدني). ولكن هناك دول ذات دخل متدني تظهر تقدما في ذلك. ففي النيبال، تقوم الكثير من منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة وهيئات حكومية، مثل وزارة المرأة والاطفال والرعاية الاجتماعية باعتماد معايير لجعل مواقعها الالكترونية سهلة الوصول. ان معايير الوصول هي الاساس الحاسم في البرامج او السياسات الداعمة لتكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول. وأبعد من ذلك، فنظرا لعالمية سوق تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول، فانه من مصلحة الدول ان تعتمد معايير مثل وعليه تكون الأولوية ايضا بالنسبة للمعنيين بترويج تكنولوجيات المعلومات والاتصال تبني هذه المعايير وبالتالي ضمان اعتمادها من قبل الدول في سياساتها وبرامجها الوطنية.

الافتقار في توفر دورات دراسية حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول على مستوى البلد 38 ٪ من الدول لديها دورات دراسية حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول، المتوفرة في جامعات رئيسية او خدمات التعليم المهني المختص. هذا يعني ان الطلاب في 2/3 من الدول يتخرجون في حقل برمجة الحاسوب او مجالات أخرى ذات الصلة من دون ان يكونوا قد حصلوا على دورات دراسية نظامية حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول. فأرياب العمل الراغبون بتنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول، ينبغي عليهم سد هذا الفراغ، ويحتاجون بالتالي الى ان يقوموا بأنفسهم بتلبية حاجاتهم من خلال توفير التدريب لموظفيهم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال السهل الوصول. كما وان التدريب والفراغ المعرفي يحتم إشراك مدارس التعليم لإعداد معلمي ومعلمات المستقبل لابتكار او الاستخدام بشكل روتيني للمواد التربوية الرقمية لاستيعاب الطلاب والطالبات ذوي الإعاقة.

من الملاحظ ان العديد من المنظمات والمؤسسات حول العالم تقوم بسد هذا الفراغ على المستوى الأكاديمي. فجامعة مساريك والجامعة التقنية التشيكية في جمهورية تشيكيا تقدم دورات دراسية في مجال سهولة الوصول وخدمات التعليم المهني). ( وفي غانا هناك البرامج والدورات الدراسية المختلفة في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول المقدمة في مؤسسات التعليم ما بعد الثانوي (الجامعي) والتعليم العالي) (،) مثال جامعة غانا وجامعة توامى نكوراه للعلوم والتكنولوجيا. ان قطر تنفذ جهودا تعاونية ما بين الجامعات والهيئات الحكومية للتقدم وتنفيذ تكنولوجيات المعلومات والاتصال الرقمي. على سبيل المثال، توفر جامعة قطر برنامج في مجال التعليم المختص،، وسهولة الوصول الإلكتروني يتم تغطيته على نحو واسع في مختلف البرامج في جامعة كارنيغي ميلون (قطر)، كما وان هذه الجامعة تقدم برنامج جامعي في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال بالاقتران مع مركز مدى. مؤخرا، تقوم جامعة حمد بن خليفة بتقديم دورة دراسات عليا في مجال التفاعل الحاسوبي البشري بالإضافة الى دورات دراسية حول مختلف الوحدات الأكاديمية المكرسة للوصول الرقمي. للمنظمات والمهنيين الراغبين بالتدرب او بشهادة في تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهل الوصول، تقوم بترويج برامج الجمعية الدولية لمهنيي الوصول السهل وشهاداتها: مهني مجاز في مجال الكفاءة الأساسية لسهولة الوصول (،) ومجاز في مجال الشبكة العنكبوتية السهلة الوصول (t)، وجديد في 2020، مجاز في مجال الوثائق السهلة الوصول (t). هذه الشهادات المهمة، تبنها حاليا هيئات حكومية، ومؤسسات أكاديمية، وشركات لضمان حيازتها لمهارات تكنولوجيات المعلومات والاتصال المناسبة وتوفيرها في منظماتها. أما الدول الساعية الى ترويج الوصول الرقمي يمكنها الاطلاع على هذه المصادر للبدء فورا بالتعرف على كيفية تنمية الوصول السهل.

## تحليل المستويات العامة للتنفيذ والمخرجات بحسب مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول

يظهر الجدول الثالث المستويات العامة للتنفيذ والمخرجات بحسب مجالات تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول.



51٪ من الدول حول العالم تظهر عدم امتلاكها سياسات لتنفيذ تشريعات سارية حول تكنولوجيات المعلومات والاتصال السهل الوصول في العشرة مجالات المرصودة من خلال مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي. كما وان الجدول الثالث، موضوع النقاش فيما يلي، يبين ان مستويات التنفيذ بشكل عام تزداد في 105 دولة التي تم مسحها في مؤشر العامين 2018 و2020) مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي 2020، الصفحة 14 - 16، بالإضافة الى ان 46 ٪ من هذه الدول لديها سياسات للتنفيذ في مختلف المراحل. ولكن، الأغلبية الساحقة من هذه الدول ما زالت في الحد الأدنى من التنفيذ، إما من خلال المشاريع الرائدة (24 ٪)، او التنفيذ الجزئي من خلال نشر البرامج الجارية مع بقائها محدودة الأثر.

### الجدول الثالث - المستويات العامة للتنفيذ والمخرجات

نسب المستويات العامة للتنفيذ والمخرجات، مرتبة بحسب نسب عدم وجود سياسات	نسب عدم وجود سياسات	نسب السياسات الغير المنفذة	نسب مستوى الحد الأدنى	نسب المستوى الجزئي	نسب المستوى الكبير	نسب المستوي الكامل
تلفزيون	39%	7%	26%	24%	3%	1%
الشبكة العنكبوتية	42%	4%	20%	30%	4%	1%
تكنولوجيات المعلومات والاتصال في التعليم	46%	0%	31%	21%	1%	1%
الكتب الإلكترونية	39%	4%	26%	19%	3%	0%
الحكومات الإلكترونية والمدن الذكية	50%	4%	23%	18%	4%	0%
توفر الانترنت واستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة	51%	1%	27%	18%	2%	1%
تكنولوجيات المعلومات والاتصال الممكنة في العمل	53%	2%	26%	16%	3%	0%
المشتريات العامة	54%	4%	24%	16%	2%	0%
خدمات تكنولوجيات المساندة وتكنولوجيات المعلومات والاتصال في العيش المستقل	61%	3%	23%	12%	1%	0%
الهاتف المحمول	62%	4%	18%	13%	1%	2%
النسب العامة - جميع معدلات تكنولوجيات المعلومات والاتصال	51%	3%	24%	19%	2%	1%

بحسب مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال: القطاعات الأكثر تطورا على الأساس العام بحسب ترتيب التقدم التنازلي لنسب الدول في عملية تنفيذ السياسات في مختلف المراحل، هي:

61%	التلفزيون
58%	الشبكة العنكبوتية ويب
54%	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الشاملة في التعليم
51%	الكتب الإلكترونية
50%	الحكومة الإلكترونية والمدن الذكية
49%	توفر الإنترنت واستخدامها من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة توافر الإنترنت واستخدامها
47%	تكنولوجيا الاتصال والمعلومات للتمكين في العمل تمكين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل العمالة
46%	المشتريات العامة
39%	الخدمات المساندة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العيش المستقل ألف - ألف وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل العيش المستقل
38%	المحمول

هذه نتائج واعدة في إظهار الاتجاه لدى الدول نحو التطوير في تنفيذ السياسات. إن معظم القطاعات المتطورة هي: التلفزيون، تكنولوجيا المعلومات والاتصال في التعليم، الشبكة العنكبوتية، والكتب الإلكترونية، جميعها مع أكثر من 50٪ من الدول في عملية تنفيذ السياسات. في الوقت عينه، هناك أكثر من 50٪ من الدول التي تم مسحها صرحت بعدم تنفيذها لسياسات أو برامج لتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال السهلة الوصول في القطاعات التالية: الحكومة الإلكترونية والمدن الذكية، الهاتف المحمول، توفر الإنترنت واستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة، خدمات التكنولوجيا المساندة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العيش المستقل، المشتريات للمواد والخدمات العامة. إن تكنولوجيا المعلومات المساندة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال يعود تدينها للافتقار إلى البيئة اللازمة للإيصال والدعم في معظم الدول.

## المقارنة التحليلية - مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي (2018 الى 2020)

### المقارنة التحليلية للالتزامات الدول

كما هو مبين في المنهجية على موقع G3ICT ان إجراء مقارنة تحليلية شاملة لمؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي 2018 و2020 غير ممكن. إن الطبعة الثانية من العام 2020 تحتوي على ثلاث متغيرات جديدة، وتغطي عدد أكبر من الدول التي تم مسحها، ما لا يسمح بأية مقارنة مباشرة. ولكن إجراء هذه المقارنة يكون ممكناً إذ تم تضمين الدول التي تم مسحها في مؤشر عام 2018 و2020، وتضمين مجموعة المتغيرات المعتمدة في مؤشر 2018. يرجى الرجوع الى الملحق للاطلاع على الدول المتضمنة. يظهر كل من الجدولين الرابع والخامس التطور القائم في جميع المجالات تحت عنوان التزام الدول. تسعة وخمسون (59 ٪) من الدول صرحت بأن لديها تعريف للوصول السهل الذي يشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصال في العام 2020، مقارنة بـ 49 حققت ذلك في 2018.

### الجدول الرابع - 2018 - 2020، المقارنة التحليلية للالتزامات الدول

التزام الدولة	معدل النسب العام للدول ذات القوانين والنظم والسياسات للعام 2018	معدل النسب العام للدول ذات القوانين والنظم والسياسات للعام 2020
المصادقة على الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة	%92	%93
القوانين العامة الحامية لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة	%83	%89
الترتيبات المسيرة المعقولة المعرفة	%64	%68
تعريف الوصول السهل المتضمن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال	%49	%59
موجبات الخدمات الشاملة المتضمن للأشخاص ذوي الاعاقة	%34	%39
التزام الدول -معدل النسب العام	%64	%29

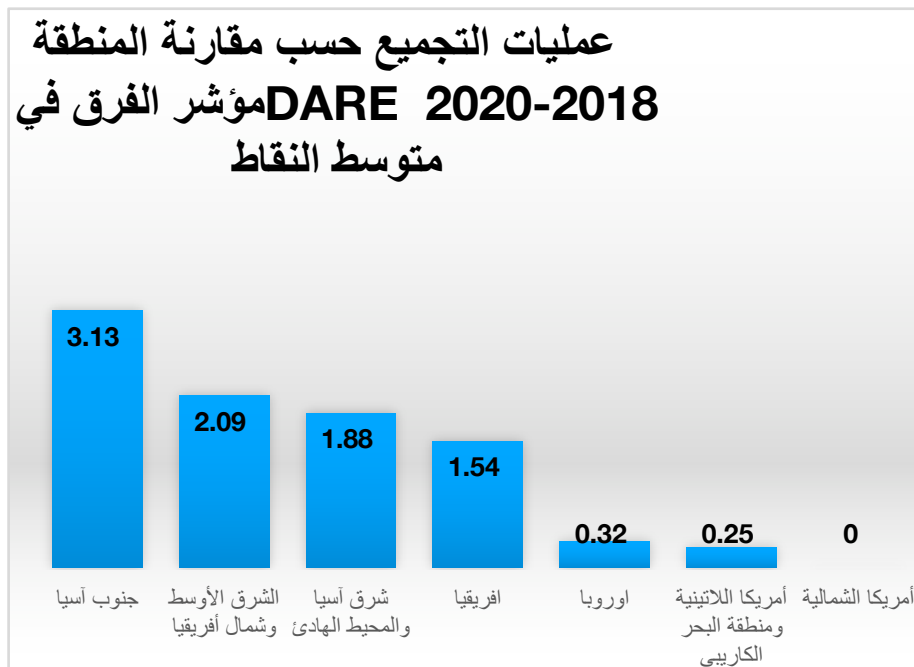
الجدول الخامس - 2018 - 2020 التزام الدول، المتغيرات المقارنة بحسب الترتيب التنزلي

التزام الدول	مقارنة 2018 - 2020، نسب الاختلاف الإيجابي بحسب الترتيب التنزلي
تعريف الوصول السهل المتضمن لتكنولوجيات المعلومات والاتصال	10%
القانون العام الحامي لحقوق الأشخاص ذوي الاعاقة	6%
موجبات الخدمات العامة المتضمن للأشخاص ذوي الاعاقة	5%
الترتيبات الميسرة المعقولة المعرفة	4%
المصادقة على الاتفاقية الدولية	1%

Figure 7 - للفترة 2018 2020 حسب المنطقة DARE مقارنة التزام الدولة بمؤشر -

Figure 8 - 2018-2020 DARE Index Country Commitment Comparison by Region

الرسم البياني 4 - مقارنة التزام الدولة بمؤشر DARE للفترة 2018-2020 حسب المنطقة



كما هو مصور في الرسم البياني الرابع، فإن الأقاليم ذات الاداء الافضل، كجنوب آسيا، الشرق الاوسط وشمال أفريقيا، وشرق آسيا، تظهر تقدما في وضع تشريعات لتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال.

### المقارنة التحليلية لقدرة الدول

إن المقارنة التحليلية تظهر أداء أفضل في العام 2020 بزيادة نسبة 3 % من تقدم في قدرة الدول. الجدول السادس يصور ان جميع الدول قامت باعتماد هيئات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ما يظهر مؤشرا حول إدراك الدول للأثر الإيجابي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال على النمو الاقتصادي. إن مجالات الافق الأكبر للتطور يبقى ذاته في مجال قدرة الدول، وذلك من حيث: عملية إشراك منظمات الاشخاص ذوي الاعاقة في صناعة القرار، مرجعية الدول الى المعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وتوفر دورات دراسية حول تكنولوجيا المعلومات في الجامعات الرئيسية او مقدمة من قبل خدمات التعليم المهني. الرسم البياني الخامس أدناه يعرض لاتجاهات الأقاليم من حيث القدرات مبينا فارق النقاط الأكبر بين الشرق الاوسط وشمال افريقيا، وجنوب آسيا، واوروبا، وبشكل معاكس لا يوجد فروقات في النقاط بين جنوب آسيا، والشرق الاوسط وشمال افريقيا، وشرق آسيا. على الدول ان تقوم بالجهود لتخصيص موارد: لإشراك المعنيين في صناعة القرار حول تكنولوجيا المعلومات والاتصال، تبني للمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال، توفير دورات دراسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الجامعات الرئيسية او ان تقدم من قبل خدمات التعليم المهني، والذي سيكون له الاثر الإيجابي على سوق العمل من حيث زيادة التدريب والمهارات للتصدي لتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

الجدول السادس - مؤشر 2018 - 2020، المقارنة التحليلية لقدرة الدول

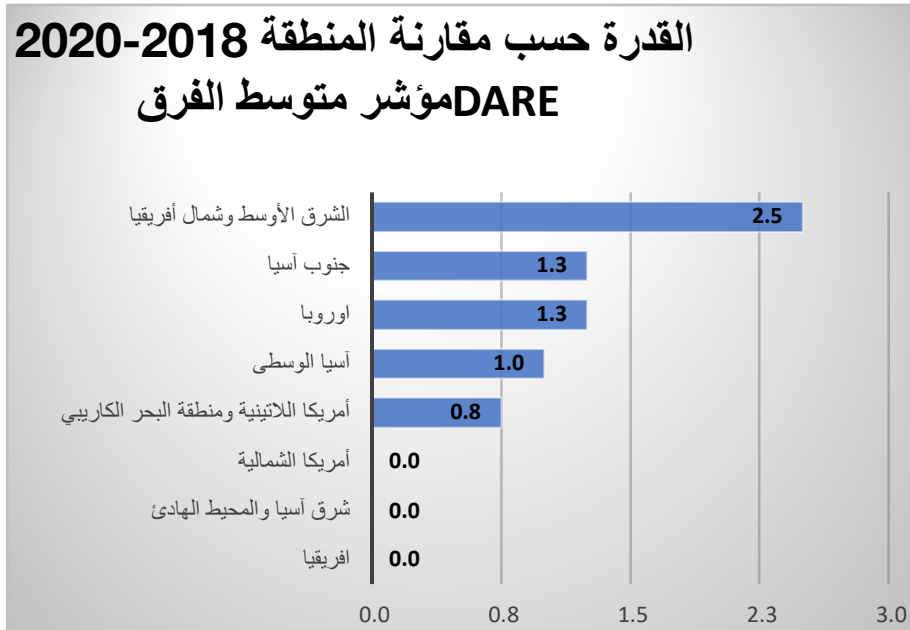
التزام الدول	المعدلات العامة للدول من حيث الموارد والعمليات الأساسية للتعفيذ 2018	المعدلات العامة للدول من حيث الموارد والعمليات الأساسية للتعفيذ 2020
هيئة حكومية للأشخاص ذوي الاعاقة	85%	90%
هيئة حكومية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال	100%	100%
عملية إشراك الاشخاص ذوي الاعاقة في صناعة القرار في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال	23%	23%
مرجعية الدول للمعايير الدولية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال السهلة الوصول ل	39%	44%
دورات دراسية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال لدى الجامعات الرئيسية او مقدمة من قبل خدمات التعليم المهني في الدولة	37%	39%

المعدلات العامة للدول من حيث الموارد والعمليات الأساسية للتنفيذ 2020	المعدلات العامة للدول من حيث الموارد والعمليات الأساسية للتنفيذ 2018	التزام الدول
%90	%85	هيئة حكومية للأشخاص ذوي الإعاقة
%100	%100	هيئة حكومية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال
%23	%23	عملية إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في صناعة القرار في مجال تكنولوجيات المعلومات والاتصال
%44	%39	مرجعية الدول للمعايير الدولية لتكنولوجيات المعلومات والاتصال السهلة الوصول
%60	%57	قدرة الدولة على التنفيذ - المعدلات العامة لنسب التقدم

يقارن قدرة البلد حسب المنطقة DARE 2018-2020 مؤشر - Figure 9

Figure 10 - 2018-2020 DARE Index Country Capacity Comparison by Region

الرسم البياني 5 - 2020-2018 مؤشر DARE مقارنة قدرة البلد حسب المنطقة



### تحليل التنفيذ والمخرجات الفعلية

كما تم نقاشه مسبقاً، ان التنفيذ والمخرجات الفعلية اختبرت تقدماً في جميع المجالات، ما يظهر تقدم المبادرات في مختلف القطاعات، كما يبين الجدولان السابع والثامن. 5 من أصل عشرة مجالات لتكنولوجيا المعلومات والاتصال اختبرت تقدماً ملحوظاً بنسبة سبعة بالمئة خلال عامين: الشبكة العنكبوتية (8 ٪)، الحكومات الالكترونية والمدن الذكية (8 ٪)، التلفزيون (10 ٪)، التجهيز العام (11 ٪)، توفر الانترنت واستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة (14 ٪). حقاً، هذه إشارة مشجعة ان الدول تقوم بمحاولة تنفيذ سياسات حول تكنولوجيا المعلومات السهلة الوصول حين اعتمادها. بالإضافة، تظهر المقارنة التحليلية للأقاليم ان شرق آسيا والباسيفيك، الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوروبا هي من بين الأقاليم ذات الاداء الافضل من حيث المخرجات بناء لاختلاف النقاط باثنين بالمئة او يزيد. إن مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال السهلة الوصول هو من القطاعات الأكثر تقدماً عموماً، بحسب التقدم الذي تم قياس بناءه لنسبة الدول المنفذة للسياسات في المراحل المختلفة، وهي:

الجدول السابع - مؤشر 2018 إلى 2020، المقارنة التحليلية للتنفيذ والمخرجات

2020	2018	مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصال السهل الوصول
%61	%51	تلفزيون
%54	%46	الشبكة العنكبوتية
%51	%48	3. تكنولوجيا المعلومات والاتصال الدامجة في التعليم
%49	%45	الكتب الإلكترونية
%47	%39	الحكومات الإلكترونية والمدن الذكية
%48	%34	توفر الإنترنت واستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الإعاقة
%47	%42	تكنولوجيات المعلومات والاتصال الممكنة في العمل
٤٤44	%33	المشتريات العامة
%38	%35	تكنولوجيات الخدمات المساندة وتكنولوجيات المعلومات والإتصال السهلة الوصول في العيش المستقل
%39	%34	الهاتف المحمول



الجدول الثامن - مقارنة 2018-2020 - التقدم المحرز في التنفيذ والنتائج الفعلية

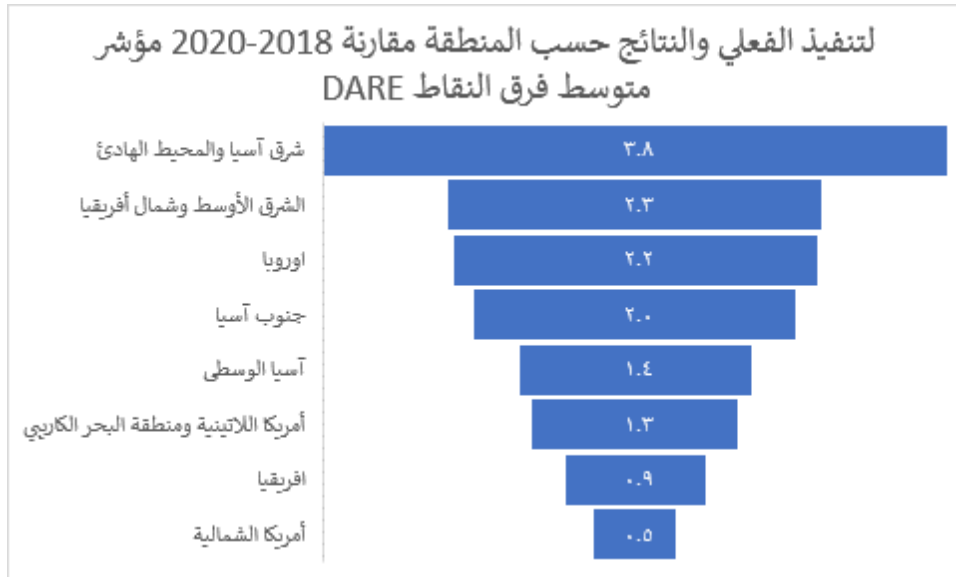
المستويات العامة لتقدم تنفيذ ومخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال (الترتيب التنازلي)	المستويات العامة لتقدم تنفيذ ومخرجات تكنولوجيا المعلومات والاتصال السهلة الوصول
14%	توفر الانترنت واستخدامه من قبل الأشخاص ذوي الاعاقة
11%	المشتريات العامة
10%	التلفزيون
8%	الشبكة العنكبوتية
8%	الحكومات الالكترونية والمدن الذكية
5%	تكنولوجيا المعلومات والاتصال الممكنة في العمل
5%	الهاتف المحمول
4%	الكتب الالكترونية
3%	تكنولوجيا المعلومات والاتصال الدامجة في التعليم
3%	تكنولوجيا خدمات المساندة وتكنولوجيا المعلومات والاتصال في العيش المستقل

يظهر الرسم البياني السادس المقارنة التحليلية لقسم المخرجات بين مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي للعامين 2018 و2020 والمرتب بحسب الأقاليم على أساس معدلات نقاط النسب المختلفة

التنفيذ الفعلي ومقارنة النتائج حسب المنطقة DARE 2018-2020 - Figure 11

الرسم البياني 6 - 2018-2020 مؤشر DARE التنفيذ الفعلي ومقارنة النتائج حسب المنطقة - Figure 12

الرسم البياني 6 - 2018-2020 مؤشر DARE التنفيذ الفعلي ومقارنة النتائج حسب المنطقة



من بين الدول المئة وخمسة الخاضعة للمقارنة التحليلية دول تظهر المعدلات الأعلى لنقط النسب المختلفة من حيث المخرجات: باربادوس، فيجي، ألمانيا، ميانمار، منغوليا، والباكستان. باستثناء ألمانيا، هذه الدول لديها برامج وسياسات ذات تنفيذ محدود أو جزئي. هذا يعني ان ثمة تقدم ملحوظ مقارنة مع العام 2018، حيث لم يكون هناك برامج وسياسات سارية. على سبيل المثال، في السنوات القليلة الماضية، قامت بلدية الانتار في منغوليا، وهي دولة ذات دخل متدني، بالتعاون مع المؤسسة الآسيوية لتنفيذ مشروع بعنوان) مشروع الحوكمة المدنية (لتعميم الخدمات العامة السهلة الوصول. في الباكستان، تقوم مؤسسات تربية بتعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصال للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال تطوير تطبيقات سهلة الوصول. أما ألمانيا فلديها سياسة أكثر تفصيلا في مجال التلفزيون السهل الوصول، والمجزأ بين الوصف الصوتي، وترجمة لغة الإشارة، والكتابة الاستيعابية، والتي تظهر مستويات مختلفة من التقدم. أما الوصف الصوتي وترجمة لغة الإشارة لم تزل محدودة التنفيذ، في حين ان الكتابة الاستيعابية يجري تطبيقها على نحو كبير في أكثر من خمسين في المئة من البرامج السارية والجاري رصدها. على سبيل المثال، قامت ألمانيا بإقرار قوانين وتشريعات والتي كان لديها الأثر الإيجابي على مخرجات ادائها. أكثر من ذلك، يفرض قانون الحوكمة الالكترونية ان تكون الوثائق الرقمية سهلة الوصول لدى الهيئات العامة، والقانون الاوروبي يفرض تأمين الكتب الالكترونية بحلول العام 2020.

الدول المئة وخمسة التي شاركت في مؤشر تقييم الحق بالوصول الرقمي هي:

أفغانستان	غيني بيساو
الجزائر	غيانا
انغولا	هايتي
الارجنتين	الهندوراس
ارمينيا	الهند
أستراليا	اندونيسيا
النمسا	العراق
بنغلاديش	إيرلندا
باربادوس	اسرائيل
البوتان	ايطاليا
البرازيل	جامايكا
بوروندي	اليابان
كمبوديا	كينيا
الكاميرون	جمهورية قرغيزيا
كندا	جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية
الصين	لبنان
كولومبيا	ليسوتو
جزر الكوك	ليبيريا
ساحل العاج	مدغشقر
الدانمارك	ملاوي
جمهورية الدومينيكان	ماليزيا
الاكوادور	المليديف
مصر	مالي
السلفادور	مالطا
اثيوبيا	موريشيوس

المكسيك	فيجي
منغوليا	فرنسا
مسارات	غربيا
المغرب	المانيا
ميانمار	غانا
ناميبيا	اليونان
النيبال	غواتيمالا
سلوفينيا	نيكاراغوا
جنوب افريقيا	النيجر
جنوب السودان	نيجيريا
اسبانيا	النروج
سيريلانكا	عمان
السودان	الباكستان ل
سورينام	فلسطين
السويد	باتاما
جمهورية تانزانيا المتحدة	البيرو
تايلاند	الفلين
التوغو	بولندا
لترينيداد وتوباغو	البرتغال
تونس	قطر
تركمانستان	روسيا الفيدرالية
وبالو	سانتا لوشيا
المملكة المتحدة	السماوة
الولايات المتحدة الامريكية	ساو تومي وبرينسيبي
اوزباكستان	السينغال
اليمن	صربيا
زامبيا	سيراليون

	سنخافورا
--	----------